من داخل العراق

▪ وائل نعمة

وزارة الكهرباء ...محظوظة

كنت اعتقد ان وزارة الكهرباء "منحوسة"، وزراؤها تساقطوا الواحد تلو الآخر، وتلاحقهم تهم الفساد والتعاقد مع شركات وهمية وأوامر إلقاء قبض وأحكام غيابية،ووسائل الاعلام بكل اشكالها كتبت آلاف التقارير والتحقيقات والاعمدة ضد هذه الوزارة منذ ٢٠٠٣ الى اليوم،وشهدت البلاد سخطا شعبيا منذ حزيران ٢٠١٠ في تظاهرة الكهرباء بالناصرية والبصرة ،ولحقتها احتجاجات شباط ٢٠١١ في بغداد ،وحذر مراقبون من تكرار حدوث تظاهرات مكهربة في كل صيف مع ارتفاع درجات الحرارة وشح تجهيز الطاقة،وهو ما يحدث اليوم في البصرة ،حتى وصل الامر ان نوابا عن المدينة هددوا قبل ايام بقيادة التظاهرات اذا لم تتحسن كهرباء البصرة.

أربعة وزراء خرجوا من الوزراة بـ"فضيحة " ، مهددين ومتوعدين بكشف المستور على الرأي العام،ولا نعرف بأي طريقة يتم تسويف التهديد وإزالة الوعيد حتى ننسى الوزير القديم وننشغل بمصائب الجديد.مؤخرا بدأ يظهر دور نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني كوجه بديل للوزراء المطرودين بتهم الفساد،يقول النائب عدي عواد الأكثر اعتراضا في لجنة النفط والطاقة بان الشهرستاني يلعب دورا اعلاميا اكثر منه واقعيا في توصيف حالة الكهرباء ،وأكد لي النائب في وقت سابق بان الشهرستاني يعمل على تحذير كل العاملين في الوزارة من البوح بأي تصريحات اعلامية مخالفة لما يقولها.

والشهرستاني حسب قول عواد يؤكد بشكل مستمر ان مشكلة الكهرباء في طريقها الى الحل و٢٠١٣ سيكون شاهدا على انتهاء هذه الأزمة ،فيما يشكك عواد بتلك التصريحات لان مشاريع وعقود خاصة بالكهرباء يعول عليها في انهاء المشكلة لم ينجز منها الى الان سوى ٢٠٪.

لم تعد الكهرباء "منحوسة " فبعد صعود عفتان وزير الكهرباء الاخير والشهرستاني القائم على ملف الطاقة في البلاد في سفينة واحدة اصبح من الصعب إغراقهما، فالأول مدعوم من القائمة العراقية ،والثاني يقف وراءه رئيس الوزراء والتحالف الوطني باستثناء التيار الصدري المترصد لأخطاء "الفريق الكهربائي "، تحولت الوزارة الى "محظوظة " فاكبر كتلتين نيابيتين تدعمان توجه "الكهرباء "، على الرغم من ان الكتلتين لم يلتقيا في وجهات النظر الا في حالات معدودة على اصابع اليد الواحدة.

بوادر حظ الوزارة ظهرت في فشل مجلس النواب في اكثر من مرة في استجواب الوزير ،كما منع احد اعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب وضع تقرير واقع الكهرباء المعد من قبل المجلس حول اخفاقات الوزارة وفشلها في توفير الطاقة على جدول اعمال البرلمان.وقال الساعدي قبل ايام لـ"المدى " ان نوابا سيقومون بفضح تستر عضو الرئاسة في الاعلام اذا لم يوافق على قراءة التقرير في المجلس .

حتى بعد رفع الحظر عن قراءة تقرير واقع الكهرباء يوم الخميس الماضي وجدت خلال متابعتي لوقائع الجلسة خشية من بعض النواب من انتقاد الوزارة بشكل مباشر ، حتى ان بعض النواب في العراقية قالوا في اثناء الجلسة " إننا لا ننتقد الوزارة بل نقيم عملها " ! ...فحظا موفقا للكهرباء !

"بيوتات كربلاء" .. طوافة النجاة للسكان الأصليين

مجموعة شبابية تستعد لتشكيل قائمة انتخابية لإدارة كربلاء

□ محمد حميد الصواف

تستعد مجموعة من شباب محافظة كربلاء لتشكيل قائمة انتخابية موحدة بعد إعلانهم عن تشكيل "تجمع بيوتات كربلاء" الذي يقتصر في عضويته على السكان الأصليين للمدينة. الشباب أرجعوا حراكهم إلى ما يعتبرونه ضياعاً لهوية المدينة والإقصاء عن الحياة السياسية الذي طال سكان كربلاء الأصليين في السنوات الأخيرة.

القائمة التي ستشارك في انتخابات مجالس المحافظات في نيسان المقبل قد تحمل التسمية ذاتها للتجمع وهي "بيوتات كربلاء" وكلمة بيوتات هي تصغير لكلمة "بيوت" وهي من الكلمات التي يستخدمها الكربلائيون الأصليون في المدينة التي شهدت هجرات متعاقبة من مدن الجنوب طوال العقود الثلاثة الماضية.

يقول علي النواب، وهو احد الداعين الى التجمع والناشط في مجالات ثقافية وحقوقية عدة لـ"نقاش" إن "هناك ضرورة لتولي أهالي كربلاء الأصليين زمام الأمور والعودة بقوة إلى إدارة مدينتهم بأنفسهم".

ويضيف النواب إن "السنوات الماضية شهدت إقصاء أهالي كربلاء عن المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والخدمية والاجتماعية في المحافظة، وأن معظم السكان الأصليين لديهم الرغبة في تولي ابنائهم ادارة المحافظة إلا أنهم يفتقرون الى التنظيم".

موجات النزوح المتكررة لآلاف المهاجرين إلى المدينة بدأت في السنوات الأولى لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية وانتهت بالنزوح الذي أعقب المشكلات الطائفية في بغداد، حيث فاقت أعداد النازحين طوال تلك السنوات عدد السكان الأصليين، وتسببت في الكثير من الاشكاليات الجوهرية بين شرائح المجتمع الكربلائي.

ويلقي النواب باللائمة على النازحين الى كربلاء في اثارة الصراعات الاجتماعية وعدم احترامهم لخصوصية المدينة وثقافة ابنائها، فيقول، "انهم يتعاملون مع السكان الأصليين كأنهم ضيوف عليهم وليس العكس".

آخر الاحصائيات الرسمية أشارت إلى زيادة أعداد مواطني محافظة كربلاء إلى الضعف، حيث وصل عدد السكان إلى مليون ونصف المليون نسمة بحسب إحصائية وزارة التجارة للبطاقة التموينية للسكان، فيما يؤكد بعض المعنيين أن نسبة السكان الأصليين اقل من نصف هذا العدد.

وتعد كربلاء التي تقع ضمن منطقة الفرات الاوسط من أبرز المدن الدينية المقدسة للمسلمين الشيعة في العالم الاسلامي، اذ تحتضن مراقد شيعية مقدسة، كالإمام الحسين بن الأمام علي وأخيه العباس، مما جعل منها مزارا يستقبل ملايين الوافدين سنويا.

وكثيرا ما يقفز إلى الواجهة الاجتماعية بعض الصراعات بين سكان المدينة الأصليين وبعض النازحين اليها من بقية محافظات العراق، او ممن ينحدرون من أصول غير عربية.

مصطلحا (اللفوّة) الذي يشير إلى الغرباء الذين استوطنوا المدينة و (العجم) الذي يطلقه الكربلائيون على الإيرانيين والأتراك والهنود يجري تداولهما بشكل معلن بين شرائح اجتماعية مختلفة في كربلاء.

ويقول أحد السكان الأصليين لموقع "نقاش" : "أصبحنا نسير في الطرقات ونشعر اننا غرباء بسبب كثرة المهاجرين". ويضيف، "سلبت كربلاء من تراثها وثقافتها الخاصة، وحلت مكانها عادات غريبة علينا لم نكن نعرفها، فالتقاليد الدخيلة اخترقت كل شيء حتى حجاب النساء اللواتي صرن يرتدين ألوانا مختلفة من الحجاب الإيراني والباكستاني وغيره".

احمد عبد الحسين، أحد المتحمسين لفكرة إنشاء التشكيل السياسي، يقول إن "كربلاء كانت تتميز بالتسامح والبساطة في ثقافة سكانها وطرق تعاملهم مع الآخرين، لكن تلك الثقافة المدنية المتوارثة لم تعد سارية بين الناس بعد زحف القوانين والأعراف العشائرية الريفية التي باتت هي الحاكمة".

ويضيف "اعتقد اننا بحاجة إلى مراجعة شاملة لواقع المدينة تبدأ من حراك شعبي يستعيد هوية الكربلائيين الأصليين، صعودا إلى تولي أهالي كربلاء أنفسهم ادارة حكومتهم المحلية".

موجات النزوح المتعاقبة على مدى العقود الثلاث الماضية إلى المدينة فرضتها أوضاع الحرب بين العراق وايران في عقد الثمانينات من القرن الماضي، ونتائج سياسيات نظام صدام بتجفيف الأهوار في جنوب العراق وهجرة بعض سكانها إلى كربلاء، وعواقب انتفاضة العام ١٩٩١، فضلا عن المشكلات الطائفية في بغداد عقب سقوط النظام والتي تمثل آخر موجات النزوح إلى المدينة.

كربلاء استقبلت في الحرب العراقية – الإيرانية آلاف العائلات الهاربة من القصف الجوي والمدفعي في محافظة البصرة، أعقبتها موجة نزوح تعد الأسوأ في تاريخ المدينة في أواسط عقد التسعينات وكانت من محافظتي الناصرية والعمارة بعد تجفيف النظام السابق للأهوار في تلك المحافظات.

الموجة الأكثر كثافة وجرت في وقت قياسي حدثت في العام ٢٠٠٦ حيث نزحت آلاف العائلات الهاربة من عواقب الاحتقان الطائفي من بغداد والموصل وديالى وصلاح الدين إلى كربلاء.

الحكومة المحلية في كربلاء سنّت في العام ٢٠١٠ قانوناً للحد من الهجرة إلى كربلاء أكدت فيه عدم قدرة المدينة على استيعاب الوافدين اليها من المحافظات العراقية الأخرى، وخصصت مبلغ أربعة ملايين دينار لكل أسرة نازحة تغادر كربلاء إلى محافظاتها الاصلية.

القانون حفّز ٤٣٠٠ أسرة على مغادرة كربلاء والعودة إلى الديار بحسب الإحصائيات الرسمية للمحافظة. أما منظمو قائمة "بيوتات كربلاء" التي تتهيأ لدخول الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات فاشترطت ان يكون المرشح ضمن القائمة من أب كربلائي المولد يقطن المدينة منذ عقد العشرينات من القرن الماضي أي أنها لن تقبل دخول النازحين، فضلاً عن استبعادها الشخصيات السياسية والدينية عن عضوية التجمع.

ويقول الحاج علي المستوفي، أحد سكنة محلة باب الخان الشهيرة في المدينة القديمة، "يجب أن نعمل على حملة تثقيف بين صفوف السكان الأصليين لانتخاب هذه القائمة، فإظهار مشاعر التذمر والسخط غير كافية لتغيير الواقع الحالي الذي نعيشه". ويتابع:" الغرباء هيمنوا على مفاصل السلطة والوظائف العامة بشكل لا يطاق". ويشير الى انه "أصبح أبناؤنا يعانون في الحصول على الوظائف الحكومية فضلا عن صعوبة الحصول على فرص عمل جيدة".

موجات النزوح سببت بحسب بعض الباحثين أزمة سكن خانقة في المحافظة إلى جانب تضرر البنى التحتية بسبب تزايد الضغط. الباحث الاجتماعي عبد الكريم العامري يؤكد ان النازحين الى كربلاء استساغوا البقاء فيها وعدم المغادرة لظروفها الأمنية والاقتصادية الجيدة.

✶ عن "نقاش ويكلي"

بعد أنباء عن توافق قيادات القائمة على الزوبعي

العراقية تنفي ترشيح أسماء جديدة لتولي الدفاع

قالت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي امس الجمعة إنها لم ترشح أية أسماء جديدة لتولي حقيبة الدفاع، مبينة أن الحديث عن وجود أسماء جديدة يفتقر إلى الدقة. فيما أكد نواب فيها ان الدفاع من نصيب القائمة حسب اتفاقية اربيل .
وكانت مصادر سياسية وإعلامية قد كشفت عن أن قيادات القائمة العراقية قد توافقت على ترشيح النائب عن العراقية طلال الزوبعي لحقيبة وزارة الدفاع.

□ بغداد/المدى

ويقضي اتفاق بين الكتل السياسية بأن يسمي التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا آخر لوزارة الدفاع.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة أواخر عام ٢٠١٠ بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

وقال هادي الظالمي الناطق باسم حركة الوفاق الوطني المنضوية في القائمة العراقية لـ"آكانيوز" إن "العراقية لم ترشح أسماء جديدة لحقيبة الدفاع وما يطرح من أسماء جديدة مرشحة يفقر إلى الدقة"، مبينا أن "النائب طلال الزوبعي يحظى بقبول من قبل رئيس القائمة إياد علاوي لكن لم يحصل أي ترشيح جديد".

وأضاف الظالمي أن "القائمة العراقية قدمت مجموعة من الأسماء كمرشحين لحقيبة الدفاع خلال الفترة الماضية".

الى ذلك اكد النائب عن القائمة العراقية حميد الزوبعي أن حقيبة وزارة الدفاع من حق القائمة العراقية حصرا بحسب ما تضمنته اتفاقية أربيل.

وقال الزوبعي امس الجمعة ان "وزارة الدفاع من حق القائمة العراقية وهذا ما اتفقت عليه القيادات في اتفاقية أربيل"، مشيرا إلى أن "هذا الموضوع لم يحسم منذ سنة ونصف ومازالت الوزارات تدار بالوكالة".

وأضاف "أحب أن اطمئن النائب زهير الاعرجي ان حقيبة وزارة الدفاع ستبقى معلقة الى الانتخابات المقبلة حالها كحال بقية فقرات اتفاقية أربيل التي بقيت عالقة ليومنا هذا"، مبينا أن "هذا الأمر اتخذته الحكومة وهو أمر واضح للجميع".

ولفت الزوبعي إلى "اننا نتمنى تحقيق ما جاء في اتفاقية أربيل كالتوازن الداخلي والوزارات الأمنية والنظام الداخلي والمساءلة والعدالة وكافة الأمور التي تخص البلد".

وكان النائب عن الكتلة العراقية الحرة زهير الاعرجي قد أكد مطالبة كتلته بإسناد حقيبة وزارة الدفاع لأحد أعضائها وعدم حصرها بتصرف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، فيما أكد أنها طالبت رئيس الحكومة نوري المالكي باعتماد ممثلين عن الكتل الصغيرة في لجنة الإصلاح.

وقال في تصريح لإحدى وسائل الإعلام إن "وفدا من الكتلة العراقية الحرة التقى برئيس الحكومة نوري المالكي قبل يومين، وطالبته بإسناد وزارة الدفاع لأحد أعضائها وعدم حصرها بتصرف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي".

وأشار الأعرجي إلى أن "المالكي أعرب عن عدم ممانعته لأي مرشح يحظى بالتوافق، ولكنه أكد كذلك بأنه أرسل مرشح العراقية خالد العبيدي إلى البرلمان إلا أن هيئة رئاسة المجلس تريثت بعرضه على التصويت بسبب الخلاف عليه من قبل العراقية فيما بعد".

ولفت الأعرجي إلى أن "الحرة طالبت كذلك المالكي باعتماد ممثلين عن الكتل الصغيرة في لجنة الإصلاح التي شكلها التحالف الوطني"، مؤكدا أن "رئيس الحكومة وجه بهذا الأمر ويتولى إدارة وزارة الدفاع بالوكالة وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي وسط انتقاد من قائمة علاوي، فيما لا يزال المالكي وزيرا للداخلية بالوكالة.

وينتمي الدليمي إلى "تحالف الوسط" المنضوي في القائمة العراقية، وكان قد شغل منصب وزير للدفاع في حكومة إبراهيم الجعفري عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتطالب القائمة العراقية بإنهاء ملف الحقائب الأمنية والتشكيلات العسكرية غير الرسمية المرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وأبرزها "قوة مكافحة الإرهاب" على اعتبارها أسست بخلاف الدستور.

وقدمت القائمة العراقية قائمة بأسماء مرشحين لشغل حقيبة الدفاع لكن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرد سلبا أو إيجابا على الأسماء المرشحة رسميا بحسب القائمة العراقية.

وفي سياق متصل كشف عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حسن جهاد عن شكوى القادة الأمنيين من وجود معوقات كثيرة تعيق عملهم وان البعض منهم اكد "صعوبة الصراع مع القاعدة".

وأضاف في تصريح لوكالة "أين" امس الجمعة أن "القادة اشاروا الى وجود ضعف استخباري ونقص المعلومات وذلك بسبب الامكانيات الضعيفة والذي تقره الحكومة".

وتابع جهاد أنهم "عزوا سبب تلك الإمكانيات الضعيفة الى عدم وجود موازنة خاصة بذلك او قانون خاص بها اضافة الى عدم وجود مصادر مالية للحصول على المعلومات".

وكان النائب الاول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل ابدى خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الامن والدفاع مؤخرا مع القادة الأمنيين استعداد مجلس النواب لتشريع جميع القوانين التي تساعد الاجهزة الامنية في عملها داعيا الى وضع خطط امنية كفيلة بالحد من تكرار الخروقات الامنية.

فيما قال شوان محمد طه عضو اللجنة أن "الأوضاع الأمنية في العراق متدهورة وهي تتجه نحو الأسوأ، كون المسؤولين الأمنيين في البلاد لا يستطيعون ضبط تلك الأوضاع".

واضاف طه أن "توجه الحكومة العراقية فيما يخص الملف الأمني في البلاد خاطئ وغير صحيح، وهو ما يستوجب عليها تغيير إستراتيجيتها الحالية فيما يتعلق بذلك الملف"، مبيناً أن "الأجهزة الأمنية أخفقت في توفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي الذي يعيش ٧ ملايين من أبنائه تحت خط الفقر، ويضم ٣ ملايين أرملة". وتزايدت وتيرة العنف في العراق خلال الأشهر القليلة الماضية تزامنا مع تفاقم أزمة سياسية بين الشركاء بعد أن توجهت كتل بارزة لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

وكانت العاصمة بغداد وعدة مناطق في محافظات ديالى والانبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك والديوانية قد شهدت صباح الاثنين ثالث ايام شهر رمضان سلسلة من الهجمات والأعمال المسلحة بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين وقوات الأمن.

اعتقال ٢٣ مطلوباً في بابل

المسلحون يجبرون مخاتير بعقوبة على الاستقالة

□ بابل-ديالى /المدى

أعلنت قائممقامية قضاء بعقوبة عن تقديم ١٥ من مخاتير الأحياء السكنية داخل القضاء استقالاتهم بسبب تهديدات المجاميع المسلحة، داعية الأجهزة الأمنية إلى إيجاد الحلول الناجعة لحماية المخاتير من التهديدات وعمليات الاستهداف المباشرة لهم.

وقال قائمقام بعقوبة عبد الله الحيالي إن "١٥ من مخاتير الأحياء السكنية في مدينة بعقوبة قدموا، خلال الأيام الماضية، استقالاتهم بعد تعرضهم إلى تهديدات مباشرة من قبل الجماعات المسلحة التي تحذرهم من مغبة الاستمرار بالعمل"، مؤكدا أن "تهديد المخاتير يأتي في إطار مخطط تنفذه الجماعات المسلحة لقطع عامل التعاون الأمني الذي يمثل المخاتير احد عوامل نجاحه داخل بعقوبة".

وحذر الحيالي "من خطورة ما يحدث فيما لو اتسع إلى حد يسبب انهيارا في أركان منظومة المخاتير بشكل عام"، داعيا "الأجهزة الأمنية المختصة إلى إيجاد الحلول الناجعة لحماية مخاتير الأحياء السكنية من التهديدات وعمليات الاستهداف المباشرة لهم".

وتشير مصادر أمنية مطلعة في محافظة ديالى، إلى تسجيل تسع هجمات مباشرة استهدفت مخاتير الأحياء السكنية في مدينة بعقوبة وضواحيها خلال العام الحالي ٢٠١٢، تسببت اغلبها بوقوع خسائر مادية وبشرية.

إلى ذلك اعلنت قيادة شرطة بابل، امس الجمعة، عن اعتقال ٢٣ مطلوباً بتهم "إرهابية" وجنائية في مناطق متفرقة من المحافظة.

فيما علنت قائممقامية قضاء بعقوبة عن تقديم ١٥ من مخاتير الأحياء السكنية داخل القضاء استقالاتهم بسبب تهديدات المجاميع المسلحة

وقال قائد الشرطة بابل اللواء صباح الفتلاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات من شرطة بابل نفذت، ظهر امس، عمليات دهم وتفتيش في مناطق متفرقة من المحافظة، اعتقلت خلالها مطلوبين اثنين وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب و٢١ شخصاً بتهم جنائية مختلفة".

وأضاف الفتلاوي أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أن "القوة اقتادت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم".